Syndicat National de l'Enseignement (FDT)
Bureau National

النقابة الوطنية للتعليم (ف د ش)
المكتب الوطني

بـــــلاغ

فتح نقاش واسع حول نتائج الحوار الاجتماعي
تعليق الإضراب الوطني ليومي 11 و 12 ماي 2011

اجتمع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) يوم الجمعة 06 ماي 2011 بكامل أعضائه، وباعتذار أخوين. تدارس ضمن جدول أعماله نتائج الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، وسجل في هذا الإطار ما يلي:

- التقدم الملموس في تعامل الحكومة مع المطالب النقابية في هذه الجولة مقارنة مع سنتي 2009 و 2010، وذلك بفعل الحراك الاجتماعي العربي والوطني، والنضالات النقابية، ونضالات العديد من فئات المأجورين. ويؤكد في هذا السياق على أن الأوضاع الاجتماعية لعموم المأجورين مازالت في حاجة إلى المزيد من العناية والإصلاح كي يرقى التعامل الحكومي إلى مستوى انتظارات المأجورين، والالتزامات المعبر عنها من مستويات عليا في الدولة.
- كما سجل أيضا التزام الحكومة بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها الاتفاقية 87 حول الحق النقابي لمنظمة العمل الدولية، وإلغاء الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي، إلى جانب مراجعة قانون ص و ض ج بخصوص شروط الحصول على المعاش في القطاع الخاص (3240 يوما).
- ولاحظ أيضا أن العديد من النقط الواردة في الاتفاق هي عبارة عن اتفاقات مبدئية تحتاج بدورها إلى تفاوض من أجل تحديد مضمونها الحقيقي، وهو ما يجعل من مرحلة التفعيل محكا حقيقيا للنوايا الفعلية للحكومة.
- وسجل بأسف تراجع الموقف الحكومي فيما يخص ملف " التعويض عن المناطق النائية والصعبة" الذي تم إرجاعه إلى لجنة مركزية لمناقشته مع المركزيات ، في حين تم الاتفاق في جولات سابقة للحوار على تحويل هذا الملف للقطاعات المعنية للنقاش التفصيلي في المعايير، وتقدم قطاع التعليم خطوات وضع خلالها الأطر المرجعية، وهو ما يعتبر رجوعا بالملف إلى نقطة البداية، ويهدد بتأخير أجرأته على أرض الواقع، مع كل انعكاسات ذلك على القطاع.
- وفي نفس الإطار سجل المكتب الوطني باندهاش كبير الإهمال الذي تعرض له المتقاعدون، حيث تم حرمانهم، باستثناء الفئات الدنيا منهم، من أية زيادة من شأنها أن تحسن أوضاعهم ، ويطالب في هذا الإطار بتدارك الوضع باتخاذ تدابير استدراكية.

وفيما يخص قطاع التعليم استعرض المكتب الوطني مختلف النقط التي عرضت الوزارة في شأنها نتائج مفاوضاتها مع الجهات الحكومية يوم05 ماي الجاري مع النقابات والتي تضمنت الملفات الآتية:

10 rue Mohamed DIOURI B.P.: 11116 Bandoeng – Casablanca
Tel : 0522 44 47 39 - 0522 44 47 42 - Fax 0522 44 47 64

10 -زنقة محمد الديوري ص.ب: 11116 باندونغ – الدار البيضاء 20 000
الهاتف 42/39 47 44 0522 -- الفاكس : 64 47 44 0522

Site : www.sne.ma – Email : sne@menara.ma

ملف الترقية ب 6/15،ملف تغيير الإطار إلى ملحق تربوي وإداريي، ملف مستشاري التخطيط والتوجيه والممونين، ملف المسار المهني للمقتصدين مثلما كان منذ 1985، ملف الترقية بالشهادات (الإجازة أو الماستر)، ملف العرضيين، ملف الناجحين في الامتحانات المهنية، ملف المبرزين، ملف منشطي التربية غير النظامية ومحو الأمية، ملف خريجي مؤسسات تكوين الأطر، ملف الأساتذة المكلفين بالدروس، ملف التعويض التكميلي لمفتشي الابتدائي، ملف الزيادة في أعباء مدراء المؤسسات. وسجل في هذا الإطار:

- التقدم الحاصل في مجال تفعيل هذه النقط المطلبية التي ظلت مطروحة منذ 2007 والتي كانت مصدر توتر في هذا القطاع. وإذ يهنئ الفئات التي ستستفيد أخيرا من هذا الاتفاق بفضل إصرارها وصمودها ، والجهود التي قامت بها مصالح الوزارة، فإنه يسجل ما يلي:

- أنه كان من الممكن تقديم وحل مشاكل فئات أخرى بمناسبة الحوار الاجتماعي، وعلى رأسها ملف الساعات التضامنية المضافة، وملف تغيير الإطار، وملف التعويض عن المناطق النائية والصعبة، ملف الحيف الذي لحق الفئات التعليمية التي تم توظيفها في السلم الثامن قبل 1993. كما كان بالإمكان إيجاد حل للمكلفين بمهام إدارية بعد 2007 ليشملهم الاتفاق، وتفادي الإهمال الذي تعرض له باقي مكونات الإدارة التربوية الذين حرموا من الاستفادة من التعويض عن الأعباء، وهي المرة الثانية التي يتم حرمانهم فيها من الزيادة في التعويضات.

إن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم وهو يخبر كافة فئات الشغيلة التعليمية بهذه الحلول التي تم التوصل إليها في إطار الحوار المركزي أو القطاعي، يعتبر أن التحدي المقبل يتمثل في الحرص على تفعيل هذه الاتفاقات على أرض الواقع ، إلى جانب العمل على دفع الحكومة والوزارة إلى تدارك عدد من الملفات التي لازال المعنيون بها يعانون من الحيف.

ومن جهة أخرى، ناقش المكتب الوطني ما روجته منابر إعلامية بعزم الحكومة رفع سن التقاعد إلى 62 سنة، معبرا في هذا الإطار عن رفضه القاطع لكل محاولة لفرض رفع سن التقاعد إلى 62 سنة، ويرى في المقابل أن تركه اختياريا هو الخيار الملائم. كما يطالب في هذا السياق، وفي أفق اجتماع اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، برفع الحيف عن المحالين على التقاعد النسبي الذين يتم حرمانهم من نصف نقطة في احتساب المعاش، خلافا للمطرودين أو المستقيلين.

إن المكتب الوطني وهو يسجل هذه الإيجابيات التي تحققت بفضل النضالات النقابية لكل فئات القطاع، فإنه **يعلن عن تعليق الإضراب الذي كان مقررا يومي 11 و 12 ماي 2011**، ويدعو كافة المسؤولين والفئات التعليمية إلى فتح نقاش عميق حول ما تحقق من مكاسب وبلورة جيل جديد من المطالب في أفق انعقاد المجلس الوطني تتضمن المناهج والبرامج والسير الإداري والمالي للمرفق التعليمي. كما يوجه نداء إلى كافة الفئات التعليمية من أجل العمل على تأمين إكمال سنة دراسية عادية رعاية لمصلحة أبناء الفئات الشعبية رواد المدرسة العمومية، وفتح نقاش واسع حول سبل رفع مستوى مدرستنا العمومية وتحسين جودتها ومردوديتها.

المكتب الوطني
الدار البيضاء في 2012/05/6